

تقرير مجلس الإدارة

المساهمون الكرام،

نيابة عن مجلس ادارة شركة صحار للطاقة ش م ع ع ، يسر مجلس إدارة شركة صحار للطاقة إن يقدم تقريره مصحوباً بالبيانات المالية لفترة الثلاثة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022.

تأسست شركة صحار للطاقة في عام 2004 بعد إرسائها مناقصة تنافسية على مشروع محطة صحار للكهرباء والمياه المستقلة حيث بدأ التشغيل في 2007. تمتلك الشركة المحطة و تقوم بتشغيلها لإنتاج 585 ميغاواط من الكهرباء و تحلية مياه البحر لإنتاج 33 (مليون غالون إمبريالي يومياً) في منطقة ميناء صحار الصناعي. تقوم الشركة ببيع الكهرباء والمياه الى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م حسب اتفاقية شراء الطاقة والمياه طويلة الأمد لمدة 15 عاماً . في 15 مايو 2022 انتهت اتفاقية شراء الطاقة والمياه .

يتم تداول اسهم الشركة في بورصة مسقط منذ 2008.

الصحة والسلامة

حققت الشركة في الربع الثالث من 2022 سجلاً ممتازاً من ناحية أداء الصحة و السلامة حيث لم تكن هناك حوادث مضيعة للوقت و عليه تكون الشركة قد حققت حتى نهاية الفترة المنتهية عدد متراكم يبلغ 3,531 يوماً دون حوادث مضيعة للوقت. و تولي الشركة أولوية قصوى لجوانب الصحة و السلامة لموظفيها و المقاولين و الزوّار و موظفي المشغل "شركة صحار للتشغيل و الصيانة ش م م".

التشغيل

انتهت السنة التعاقدية 15 في 31 مارس 2022 ، وسبب حوادث القوة القاهرة التي تعرضت لها المحطة خلال فترة اتفاقية شراء الطاقة والمياه وافقت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه على تمديد اتفاقية شراء الطاقة والمياه الى 15 مايو 2022 الى الساعة 18:00 مساءً. تمكنت الشركة من الاضطلاع بأنشطة الصيانة السنوية المطلوبة لمعداتنا الرئيسية خلال فترة الشتاء 2021-2022.

منذ 15 مايو ، خضعت المحطة للحفظ من قبل شركة صحار للتشغيل والصيانة . عملية الحفز هذه مطلوبة للعمليات المستقبلية المحتملة في ظل الأطر التي تتم مناقشتها مع السلطات.

قامت الشركة بتشغيل المحطة في يوليو 2022 لتزويد شركة لوى للبلاستيك التابعة لاوكيو بالطاقة ، بموجب إطار البيع المباشر الطاقة قامت الهيئة بمنح الشركة الموافقة لمرة واحدة. تمت عمليات التشغيل على مدار 23 يوماً. ومن المتوقع أن يوفر هذا مدخلات جيدة للإطار الرسمي المتوقع أن يعلن عنه هيئة تنظيم الخدمات العامة .

الأداء المالي

يسر مجلس إدارة الشركة أن يعلن بأن الشركة قد انتهت الفترة بصافي ارباح بلغت 1,5 مليون ريال عماني مقارنة بصافي خسارة من نفس الفترة في 2021 والتي بلغت 3,1 مليون ريال عماني . يرجع صافي الربح خلال الفترة بشكل أساسي الى انخفاض مصاريف الاستهلاك نتيجة الى انخفاض قيمة المحطة بمبلغ وقدره 45,7 مليون ريال عماني والمسجلة في ديسمبر 2021 بناءً على دراسة تقييم السوق التي اجريت بعدد إلغاء عملية شراء الطاقة 2022 والتي أدت الى تآكل كامل لحقوق الملكية.

بلغت الإيرادات خلال الفترة مبلغ وقدره 11,4 مليون ريال عماني مقابل 20,9 مليون ريال عماني لنفس الفترة من السنة الماضية . ويرجع ذلك اساسا الى انخفاض التعرفة مقارنة بالسنة الماضية و انتهاء إتفاقية شراء الطاقة والمياه في 15 مايو (اي 4,5 شهرا في 2022 مقارنة 9 شهور في 2021) . وفقاً لاتفاقية شراء الطاقة والمياه مع الزبون ، فإن اختلاف عامل الحمولة ليس له أي تأثير على ربحية الشركة حيث يتم توليد الطاقة الرئيسية للربح من السعة المتوفرة والموثوقة للمحطة ، (مدفوعا بارتفاع عامل الحمولة) و الذي يمثل تكاليف ممرة بموجب عقد شراء الطاقة والمياه (تأثيرها المالي محايد للشركة).

إنخفضت التكاليف المباشرة من 21,8 مليون ريال عماني في للتسعة أشهر من 2021 الى 8,0 مليون ريال عماني لنفس الفترة من 2022 ، يرجع ذلك أساساً إلى مخصص انخفاض جزئي لقيمة المحطة الذي تم تحصيله في نهاية الفترة في عام 2021. بالإضافة إلى ذلك ، تخفيض التكلفة التشغيلية مع الأخذ في الاعتبار أن المحطة قيد الحفظ منذ 15 مايو 2022.

تم تسوية القروض طويلة الأجل الحالية و تسوية اتفاقيات ضخ النقد حسب تواريخ الاستحقاق. بلغ عجز التغطية لاتفاقيات ضخ النقد للشركة في نهاية يوم عمل 31 مارس 2022 مبلغ لا شيء مقارنة مع 0,6 مليون ريال عماني في 31 ديسمبر 2020. و حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 فان عجز التحوط يحتسب عند كل ميزانية عمومية و يمثل خسارة نظرية يمكن أن تتكبدها الشركة اذا ما ارتأت إنهاء قروض اتفاقيات ضخ النقد في ذلك التاريخ. انتهت اتفاقيات ضخ النقد في 31 مارس 2022.

ان الإنخفاض في تكاليف التمويل بمقدار 1,3 مليون ريال عماني في 2022 للتسعة اشهر من 2022 من مقارنة مع نفس الفترة في 2021 يرجع الى تسديد القروض خلال الفترة.

بموجب اتفاقيات التمويل المبرمة مع المقرضين، فإن شركة صحار للطاقة معرضة لآلية مقايضة النقد بدأ من 30 سبتمبر 2015 وحتى سداد كامل القرض. ان هذه الآلية ستعيق توزيعات الأرباح على المساهمين حيث ان كل النقد المتوفر سيتم تخصيصه لسداد القرض. هذه الآلية شائعة في اتفاقيات التمويل في جميع أنحاء المنطقة وتساعد على توفير تعريف تنافسية للمشتري مثل الشركة العمينة لشراء الطاقة والمياه في وقت تقديم العطاءات . و حسب ما تم الإفصاح عنه مسبقاً، فإنه توزيع الأرباح قد توقف في 2016 و لن تكون هناك توزيعات أرباح على المساهمين حتى إعادة هيكلة قروض الشركة و التعامل بنجاح مع إزالة آلية مقايضة النقد. لا زالت الشركة مستمرة في البحث عن فرص لاعادة تمويل القروض والخاصة بتمويل المشاريع ، لكن بعد تراجع التصنيف الائتماني لسلطنة عمان فإن البنوك المقرضة تتطلب هوامش عالية مما يجعل إعادة التمويل غير ممكنة .

بالنظر إلى أن الإيرادات كانت متوقعة من فترة تمديد القوة القاهرة (1 أبريل إلى 15 مايو) والإعلان المتوقع من قبل هيئة تنظيم الخدمات العامة عن إطار العمل للعقود الثنائية للبيع المباشر للطاقة ، حصلت الشركة تمديد تاريخ الاستحقاق النهائي حتى 30 سبتمبر 2022 من المقرضيين ؛ وذلماً لاتاحت الفرصة للشركة بالبحث عن المزيد من فرص بيع الطاقة/المياه ، من حيث المبدأ وافق المقرضون تمديد اخر لتاريخ الاستحقاق النهائي 30 يونيو 2023 مع مراعاة سداد الفائدة المستحقة والانتهاء من تقديم الوثائق المطلوبة .

حوكمة الشركة

و في سياق الجهود المبذولة خلال الأعوام السابقة، تقوم الشركة على ضمان ان انظمتها و إجراءاتها و سياساتها تتبّع اعلى معايير الحوكمة و الالتزام المتواصل مع متطلبات ميثاق الحوكمة الجديد الصادر عن الهيئة

العامة لسوق المال المعمول به منذ يوليو 2016.

تابعت لجنة التدقيق ومجلس الادارة خطة العمل المقدمة من المستشار المستقل والذي تم تعيينه لمراجعة نظام التدقيق الداخلي للشركة ، يجري النظر في معالجة الاجراءات الموصى بها لمزيد من التحسينات.

بعد إستقالة المدقق الداخلي للشركة وافق مجلس الادارة و لجنة التدقيق وبعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال على تعيين مكتب تدقيق خارجي للقيام باعمال التدقيق حتى نهاية من 2022.

التوظيف

في اطار سعيها الحثيث لتنمية و وتدريب الشباب العماني، قامت الشركة ومقاول التشغيل بالحفاظ على نسبة التعمين 93.5% حتى نهايةالفترة.

النظرة المستقبلية للنصف الاول من 2022

بعد إلغاء مناقصة عملية شراء الطاقة 2022 من قبل الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ، فإن أحد الخيارات المتاحة للشركة لاستمرار عملياتها الدخول في السوق الفوري ، الذي بدأ العمل به في 1 يناير 2022. في الوضع الحالي لا يمكن التعاقد على الايرادات في السوق الفوري بسبب الزيادة في المعروض ، قد تتمكن الشركة في المستقبل اعتمادا على التطور في العرض والطلب الكلي في السوق . قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه مؤخرًا بنشر بيان 7 سنوات للفترة 2021 - 2027 (لم يتم نشر آخر بيان بعد) ، مما يدل على زيادة الطلب بحلول عام 2024. ومع ذلك ، فإن هذا لا يعدل بشكل كبير ، الاستنتاجات السابقة التي توصل إليها المستشار المستقل الذي تم تعيينه من قبل الشركة الذي خلص تقريره الى أنه من غير المحتمل جدًا أن تكون الشركة قادرة على تأمين مصدر كافٍ للإيرادات بموجب التصميم الحالي للسوق الفوري.

هناك خيار آخر متاح للشركة لمواصلة العمليات هو صدور اللائحة التنفيذية من قبل هيئة تنظيم الخدمات العامة التي من شأنها أن تمكن المشغلين مثل شركة صحار للطاقة الدخول في عقود ثنائية مع العملاء للبيع المباشر للطاقة ، باستخدام شبكة النقل الحالية. تحسبا لصدور هذه اللائحة فقد شاركت الشركة في مناقشات مع عملاء مختلفين وقامت بتشغيل المحطة عل اساس تجريبي في يوليو 2023 لتزويد شركة لوى

للبلاستيك التابعة لاوكيو بالطاقة ، كما ان هيئة تنظيم الخدمات العامة بأن اطر البيع المباشر ستكون متاحة من اكتوبر 2022 . ومع ذلك ، فأن الدليل الارشادي المتعلق بأطر العمل لم تصدر بعد.

وفقاً لبيان السبع سنوات المنشور من قبل الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه (2021 - 2027) ، فإن السعة الزائدة الحالية ستستمر خلال العامين المقبلين. بالنظر إلى أن شركة صحار للطاقة قد قدمت عرضاً إلى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه للحفاظ على المحطة خلال عامين. لم زالت الشركة في انتظار رد الشركة العمانية لشراء الطاقة على مقترح الشركة.

قامت الشركة بالدخول في عقد من شركة صحار للتشغيل والصيانة وذلك من اجل الاستمرار في المحافظة على المحطة لن يضمن هذا الاجراء فقط توفر المحطة للاستخدام المستقبلي عندما يرتفع الطلب على الطاقة ، ولكنه يضمن أيضاً الاحتفاظ بالقوى العاملة العمانية المدربة لمثل هذه العملية مع تجنب تكاليف التسريح.

بلغت الديون حتى نهاية الفترة حوالي 39 مليون ريال عماني ، في حالة عدم تمكن الشركة من تنفيذ احد الخيارات المذكورة اعلاه ، فإن إعادة هيكلة الديون المستحقة ستكون صعبة للغاية. وكما تم الإشارة اليه اعلاه فان تاريخ الاستحقاق النهائي الحالي حتى 30 سبتمبر 2022 ، ومع ذلك ، قامت الشركة بالطلب من المقرضيين تمديد تاريخ الاستحقاق النهائي الى 30 يونيو 2023 ، تلقت الشركة تأكيداً مبدئياً مشروطاً بتقديم الوثائق ذات الصلة.

بسبب تآكل أكثر من 50٪ من رأس مال الشركة ، دعا مجلس الإدارة إلى عقد اجتماع جمعية عامة غير عادية بتاريخ 27 مارس 2022 عملاً بالمادة 147 من قانون الشركات التجارية . قرر المساهمون الانتظار لحين صدور اللائحة التنفيذية للعقود الثنائية التي ستصدر عن هيئة تنظيم الخدمات العامة وتقييم ومتابعة الصفقات الثنائية مع العملاء المحتملين. وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية ، يجب على الشركة إطلاع المساهمين على إطار العقود الثنائية المحتملة من خلال الدعوة لعقد جمعية عامة غير عادية في مدة اقصاها 30 يونيو 2022. وبما ان تاريخ الاستحقاق النهائي يصادف موعد الجمعية العامة غير العادية ن تلقت الشركة موافقة مقرضيهها لتمديد تاريخ الاستحقاق النهائي للدين العام حتى 30 سبتمبر 2022 وموافقتهم على الدخول في عقد المحافظة على المحطة وفقا لموافقة الجمعية العامة العادية عليه ، قامت الشركة بالافصاح في بورصة مسقط بانها تنتظر رد الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه على عرضها للحفاظ على المحطة لمدة عامين او حتى الاعلان عن اطر العقود الثنائية من قبل هيئة تنظيم الخدمات العامة .

نيابة عن مجلس إدارة الشركة ، أتقدم بالشكر لجميع مساهميننا لمساندتهم المتواصلة و ثقتهم. كما أود ان اتقدم بالشكر لجميع افراد طاقم عمليات التشغيل و الصيانة في محطة صحار و كذلك الأفراد العاملين بالشركة لعملهم الجاد و إخلاصهم و تفانيهم.

وفي الختام ، نود أن أعرب عن امتناننا لجلالة السلطان هيثم بن طارق وحكومته على توجيههم المستمر ودعمهم وتشجيعهم للقطاع الخاص.

و السلام عليكم و رحمة الله وبركاته ...

ميكلوس الماسي

رئيس مجلس الإدارة